

والزعموة عامة للجميع

العمل والعمال

أربعة من أقطاب الاقتصاد يارضون

مشروع الحد الأدنى لاجور العمال

خطأ مبدأ التعميد واستحالة تطبيقه - هيكل باناسينج مشروعه بالسبوعية عرض وتعليق محمدر «المقطم» العمالي

بذكر قراء «المقطم» أني تناولت في «وحى الساعة» مشروع قانون الحد الأدنى لاجور العمال غداة نشره على الأمل من أن يبالى به المصير الجدير به من البحث والدراسة وتقلت يومها من مثل هذا المشروع لا يصح أن تدق له الطبول وتغرق من أجله البحور قبل أن تعرف أولا مدى استعداد الذين سيدعون هذه الاجور ومن أين يدفعون . وهل يحتمل اقتصادنا القومي هذه التبعة الثقيلة يذكر القراء هذا ولا شك ويذكر القراء أيضا أنني شكرت لمعالي فؤاد سراج الدين باشا اقتراحه لتأليف لجنة وزارية لإعداد بحث المشروع قبل أن يأخذ طريقه إلى البرلمان وقلت أنني إذ أريد هذا المشروع أرجو أن ينص على الضمانات والتأمينات التي تكفل تنفيذ صدوره وأرجو أن تؤلف أولا مجلسا لدراسة وتنفيذ هذا التشريع قلت هذا وأنا أعتقد أن علماء الاقتصاد قاعون في إخراجهم الحاجة لا يتناولون مثل هذه الشروط والمالية وهي وثيقة الاتصال بالمسائل المالية وهي حد من تل من قلة الرأي والفكر في البلد ما هي جدرة به من الاهتمام لأن عمالنا وما يتصل بهم لم يصحوا بعد شيئا حريا بالاهتمام بل لعل الذنب في ذلك نهيم قبل أن يكون ذنب الآخرين ولكن هذا الأمر الخطير قد أثار مناقشة عليقة رقيقة في ركن هادي من القاهرة . هناك في نادي التجارة للسكي الذي يضم جهات الاقتصاد والراغبين في يوم المال والاعمال .. هناك وفي ندوة مجلة «الاقتصاد والحامية» التي بدأ يصدرها النادي بالاشتراك مع اتحاد المحاسبين وتنوير الرأي العام ودعم الوعي القومي ويبحث ما هم البلاد والافراد من شؤون الاقتصاد القومي هناك في هذه الندوة المباركة جلس أربعة من خيرة علماء الاقتصاد في مصر وحضرات العلماء الاجلاء: الدكتور عبد الجليل العمري والدكتور محمد علي رفعت والاستاذ احمد صاوي والاستاذ عبد القادر . جلسوا متجريد من كل مؤثر خاص او لوم معين سوى لول المصلحة الوطنية للزعة ومؤثر واحد هو الحرص على كيان الاقتصاد القومي . جلسوا يناقشون اتجاه الحكومة إلى اعتماد قانون وضع الحد الأدنى لاجور العمال الزراعيين والصناعيين فخرى الحديث بينهم قويا متدفقا نظيفا على الصورة التي نشرها فيما يلي :

زكي - كان هذا الاتجاه موجودا منذ عام ١٩٣٣ حين صدر امر عسكري يجعل الحد الأدنى لاجور العمال ارقى واعلى انواع السيارات حتى ازدهت بها طرقت القاهرة والاسكندرية والمدن الاخرى بصورة جعلت تنظيم المرور في هذه البلاد عسرا .

ودخل الخيطاب بعد ذلك في مقارنات حساسة بين الارصدات والتضخم والارباح وما إليها من أمور ليس هنا مجال تفصيلها فاكثفت من ذلك التبع بترك الشرائط التي كانت متدادا ومدادا لهذه الكلمة واني لا رجو بها لينك هو وشركاؤه كانوا قدما ونجما في شركاؤه هو حرجي . صرح وتوقفا بكل سهم في بنك مصر واقتصادنا القومي زاده شروعا علوا وحقا بالعلم والمال والريال عبد الجليل المهدي

الزراعيين خمسة قروش وأذكر أنني التفت حينذاك بالدكتور هيكل باشا فقال سادة ان معنى ذلك هو الشبوعية وقد خالفته في رأيه وقلت ان معنى ذلك هو مسايرة التطور الحاصل في العالم والجديد فينا نحن بعدد اليوم أن التبع متجه إلى إصدار قانون وليس اتخاذ اجراء مؤقت يلقى بمجرد اقتضاء الظروف التي اوجبت وجوده وعلى هذا فاني ارى مناقشة الموضوع من ناحية المبدأ هل يجوز فرض عامل اقتصادي بقانون ؟

رفعت - في ظروف مصر الراثة يجب ان يترك قسط من الحرية في الصناعة بدون تدخل الحكومة الا لتنظيم والمراقبة فقط فلا بد ان نضع نصب أعيننا لا النتائج القوية التي نتج عنها بل وسائل صناعية ولكن النتائج البعيدة التي لا بد ان تفرض علينا نصبها طبقا لمعامل اقتصادية لا سبيل إلى تجاهلها او تغييرها مهما تصدر من شراحت

زكي - ما زالت الصناعة في حالة الحفاضة والحكومة تراعا بتخفيض الرسوم الحركية وفرض الرسوم الحامية او الامانة لما لا يتفق وهذه السياسة فرض قانوني والمجال متسع امانا لكي نعمل على تحسين حال العمال تحسبا طبيعيا بمضاغة تشاغلنا في استنار مواردنا وقص اوباب العمل العمري - هنا عامل مهم وهو الزيادة المستمرة في عدد السكان وهذا سيقضي على أي مشروع خاص بالاجور وتعميدها

عنان - هذا المشروع يعارض مع قانون العرض والطلب ولا يمكن بوسائل صناعية ان تغلب على هذا القانون او تحرك فيه

العمري - البلاد التي اخذت بنظام التبعيد دولي فيها شيا من الناحية في البلاد التي

عنان - هذا صحيح واذكر انه قد زارنا منذ ايام كبير المذيعين في نيوزيلند فكان ما قاله ان الحد الأدنى لاجور العامل غير النقي في بلاده هو ٨ جنيهات اسبوعيا ولكننا مع الاسف نخالف هذا القانون لانه لا يمكن ان نجد العامل الذي يقبل هذا الاجر فكنا نأخذ به جاز قدرة . جنيتها اسبوعيا ونحتاج إلى القانون بمعدل الزيادة اجرا اضافيا على وقت لا يشغله

فالسؤال ليس مسألة قوانين ولكنها نظرية العرض والطلب التي كانت في هذه الحالة في مصلحة العامل رفعت - في مصر التي تشكو البطالة وخاصة في الريف لن ينفذ قانون التبعيد وكيف ينفذ وكثير من اصحاب الزراعة يظفرون بالطرد العمال سبب كثرتهم وزيادتهم على الحاجة

زكي - الحال في مصر كثير من وخاصة في بعض المناطق الزراعية والذي يحصل هو انه اما ان يأخذ بطرد من العمل ويحل محله من قبل هذا الوضع . وقد صدر امر عسكري في سنة ١٩٣٣ ولكنه لم ينفذ

عنان - اذا كانت هناك شبهة مع في تحديد اجور العامل الصناعي باختيار ان اجره من عناصر السكفة فالزراع ليس له أي دليل في تحديد اجورهم فاصلا . فكيف نحدد اجرا واصار المصنوعات تنضم لظروف لا دخل لها فيها

رفعت - هناك مجال واسع لاجراخ الحال في الارباب الزراعية وذلك باستخدام الآلات مثلا

العصانات الاخرى التي بلغت من الاقار والتنظيم درجة عالية واخشي ان يؤدي مثل هذا الاجراء الى اضعاف الصناعة وانتقال كاهلها باعاء جديدة واذا أعطيتا الزراع اجرا كالصالح كان عملا غير عادل ويجب عند تحديد الاجر الا تراعي ما يأخذه العامل في اوربا فان لنا ظروفنا الخاصة ونحن ما نزال اليوم في الوضع الذي كانت فيه اوربا منذ ٢٠ سنة

رفعت - في ظروف مصر الراثة يجب ان يترك قسط من الحرية في الصناعة بدون تدخل الحكومة الا لتنظيم والمراقبة فقط فلا بد ان نضع نصب أعيننا لا النتائج القوية التي نتج عنها بل وسائل صناعية ولكن النتائج البعيدة التي لا بد ان تفرض علينا نصبها طبقا لمعامل اقتصادية لا سبيل إلى تجاهلها او تغييرها مهما تصدر من شراحت

زكي - ما زالت الصناعة في حالة الحفاضة والحكومة تراعا بتخفيض الرسوم الحركية وفرض الرسوم الحامية او الامانة لما لا يتفق وهذه السياسة فرض قانوني والمجال متسع امانا لكي نعمل على تحسين حال العمال تحسبا طبيعيا بمضاغة تشاغلنا في استنار مواردنا وقص اوباب العمل العمري - هنا عامل مهم وهو الزيادة المستمرة في عدد السكان وهذا سيقضي على أي مشروع خاص بالاجور وتعميدها

عنان - هذا المشروع يعارض مع قانون العرض والطلب ولا يمكن بوسائل صناعية ان تغلب على هذا القانون او تحرك فيه

العمري - البلاد التي اخذت بنظام التبعيد دولي فيها شيا من الناحية في البلاد التي

عنان - هذا صحيح واذكر انه قد زارنا منذ ايام كبير المذيعين في نيوزيلند فكان ما قاله ان الحد الأدنى لاجور العامل غير النقي في بلاده هو ٨ جنيهات اسبوعيا ولكننا مع الاسف نخالف هذا القانون لانه لا يمكن ان نجد العامل الذي يقبل هذا الاجر فكنا نأخذ به جاز قدرة . جنيتها اسبوعيا ونحتاج إلى القانون بمعدل الزيادة اجرا اضافيا على وقت لا يشغله

فالسؤال ليس مسألة قوانين ولكنها نظرية العرض والطلب التي كانت في هذه الحالة في مصلحة العامل رفعت - في مصر التي تشكو البطالة وخاصة في الريف لن ينفذ قانون التبعيد وكيف ينفذ وكثير من اصحاب الزراعة يظفرون بالطرد العمال سبب كثرتهم وزيادتهم على الحاجة

زكي - الحال في مصر كثير من وخاصة في بعض المناطق الزراعية والذي يحصل هو انه اما ان يأخذ بطرد من العمل ويحل محله من قبل هذا الوضع . وقد صدر امر عسكري في سنة ١٩٣٣ ولكنه لم ينفذ

عنان - اذا كانت هناك شبهة مع في تحديد اجور العامل الصناعي باختيار ان اجره من عناصر السكفة فالزراع ليس له أي دليل في تحديد اجورهم فاصلا . فكيف نحدد اجرا واصار المصنوعات تنضم لظروف لا دخل لها فيها

رفعت - هناك مجال واسع لاجراخ الحال في الارباب الزراعية وذلك باستخدام الآلات مثلا

عنان - افضل العامل ان يجل اجرا بسيطا مستمرا بدلا من اجر كبير غير مستمر ولا مضمون

رفعت - ان واجب الحكومة ان توجه نظرها الى الاستقرار الاقتصادي قبل ان تحدد عوامل ثابة لزراعة والصناعة

العمري - آسف اذ اقررت ان بعض اصحاب الصناعات يستغلون ظروف الحال استغلالا بشعا ففكرة انشاء مجالس للصناعات قد تنفذ منع هذا الاستغلال ومراقبة العلاقة بين اصحاب الاعمال والعمال

زكي - هذا مقروى مصر مقروى في قوانين العمل ونظام لجان التوفيق وقد وقعت حوادث كثيرة بين العمال واصحاب الاعمال ونجحت لجان التوفيق في وقفها وقرار العلاقة بين الطرفين اقرارا حسنا ولا شك ان انشاء مجالس للصناعات ساعدت مساعدة فعالة في هذا الشأن

عنان - هناك نقطة من ناحية المبدأ فعد تحديد حد أدنى فانه مادة يكون أقل من متوسط الاجور وعلى من الحد الأدنى الوجود فضلا . اذا لاحظنا ان متوسط اجور عمال الزراعة الان هو ١٠ قروش فما لا يقل أن يتحدد قانون حد أدنى يبلغ ضعف المتوسط الموجود فعلا

زكي - الخلاصة فيما اري ان ان مبدأ التبعيد خاطي . فضلا عن انه مستحيل التطبيق . وبمصر مصر ان تنص على تنمية الثروة والدخول القومي فاذا نما الدخل القومي ارتفع مستوى العامل في الزراعة والصناعة واقتصر عمل السلطات على المراقبة ومنع الاستغلال ورعاية الظروف الاجتماعية والصحية التي يعمل أو يعيش فيها العمال

العمري - نحن نري رأيا فرديا ولو ان هذا الموضوع درس دراسة أوسع لكان الحكم فيه اصح . فيجب ان يستمر باراء آخرين ليبحث هذا الموضوع

زكي - ينبغي ان تكون هذه الدراسة اقتصادية معضلا لتدخل فيها اية عوامل أخرى

رفعت - لقد لاقى انجلترا اكبر الصعوبات عند تحديد الحد الأدنى لانها كانت تمزق في الاجور بين العمال القنيين والعمال غير القنيين . وكانت النتيجة ان استغنت المصانع عن القريق الاول فجعله في مركز اسوأ مما ارادت الحكومة ان تحسن احوالهم

المرح : والى هنا انتهى هذا الحديث الخطير عن اخطر مشروع في تاريخ العمل والعمال في مصر ويمكن تلخيصه في ان الحكومة يجب ان تنهج إلى المشروعات التي تهدف إلى تنمية الثروة الالهية وسيكون رفع مستوى الطبقات العامة نتيجة حتمية لهذا التوجه . اذا لم يكن بد من تحديد الاجور فلا بد ان يسبق هذا التبعيد تأليف مجالس للصناعات تراعي ظروف كل صناعة وما يتناسب من الاجور - وهو ما نادى به في «المقطم» - وغاية الامر في هذا المشروع انه يستحيل تطبيقه . وهذا بعيد الاحتمال فسيقضي على طبقة العمال القنيين الذي يستعصر للصانع الى الاستغناء عنهم تماما لارتفاع نسب اجورهم غير القنيين - كما حدث في انجلترا - كما ان الخطر الاكبر من تطبيق هذا القانون سلبه عند التطبيق حين يستغنى اصحاب الاعمال عن عاملهم هربا من القانون ، أو يتفقون معهم على اجور صورية فسياسد بذلك على خلق نوع من التفاهك والعمل والاقتصاد الذي يقبل كثيرا من الاوضاع في حياتنا ويحضر بسببه البلاد لاراملا لا قبل لها بخلافها خصوصا في الوقت الحاضر

عنان - بعد هذا أريد الرأي القائل بضرورة تأليف لجنة عليا من رجال القانون والاقتصاد والمشتغلين

تقدمت لجنة المقطم من باعة الصحف بالقاهرة إلى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء بمذكرة تضمنت رأي اللجنة في الزيادة المنتظرة لاسعار الصحف ابتداء من أول مايو القادم

وتقول هذه المذكرة انه بمناسبة ارتفاع اسعار الورق قرر حضرات اصحاب الصحف والمجلات رفع اسعارها طبقا للنسب الاعتيادية

عشرة عشر مليا للصحف التي تباع بثلاثة مليا للصحف التي تباع بأربعين مليا للصحف التي تباع بثلاثين مليا ولا ينبغي على مقامكم الرفيع باربعم البلاد ان هذه الزيادة سوف تصرف الجمهور عن قراءة الصحف نوعا ما ، ولكن هذا الاصراف الجزئي يؤثر فينا نحن الباعة تأثيرا سلبا فضلا عن اشاعة نفث الفساد كل صباح وكل مساء بهذه الزيادة التي لم تلجأ اليها الصحف في العام

نتمنى المذكرة اننا يا صاحب المقام الرفيع قد لجأنا الى بابكم بعد طول البحث والروية ودراسة الموضوع من كل نواحيه فبين لنا عن خيرة وبقي ان رفع اسعار الصحف الى النسب المذكورة سيكون من نتائجه انحراف طائفة باعة الصحف الى غير ما نرجو لنفسنا في عهد حكومة الشعب الامينة على مصالحه وهي في كل يوم تعمل عملا أو تصدر قرارا برفع مستوى حياة الطوائف ، ونحن باعة الصحف نرجو ألا تكون الامانة التي بين ايدينا غالية انما يفتل الاقبال عليها ، فيضعف بذلك الدخل الضئيل الذي تحصل عليه الا

وعن وصفا خدام صاحبة المجلة الصحفية ترفع اليها النصح الخاص ان يجد رجالها النظر في هذا القرار ،

عنان - افضل العامل ان يجل اجرا بسيطا مستمرا بدلا من اجر كبير غير مستمر ولا مضمون

رفعت - ان واجب الحكومة ان توجه نظرها الى الاستقرار الاقتصادي قبل ان تحدد عوامل ثابة لزراعة والصناعة

العمري - آسف اذ اقررت ان بعض اصحاب الصناعات يستغلون ظروف الحال استغلالا بشعا ففكرة انشاء مجالس للصناعات قد تنفذ منع هذا الاستغلال ومراقبة العلاقة بين اصحاب الاعمال والعمال

زكي - هذا مقروى مصر مقروى في قوانين العمل ونظام لجان التوفيق وقد وقعت حوادث كثيرة بين العمال واصحاب الاعمال ونجحت لجان التوفيق في وقفها وقرار العلاقة بين الطرفين اقرارا حسنا ولا شك ان انشاء مجالس للصناعات ساعدت مساعدة فعالة في هذا الشأن

عنان - هناك نقطة من ناحية المبدأ فعد تحديد حد أدنى فانه مادة يكون أقل من متوسط الاجور وعلى من الحد الأدنى الوجود فضلا . اذا لاحظنا ان متوسط اجور عمال الزراعة الان هو ١٠ قروش فما لا يقل أن يتحدد قانون حد أدنى يبلغ ضعف المتوسط الموجود فعلا

زكي - الخلاصة فيما اري ان ان مبدأ التبعيد خاطي . فضلا عن انه مستحيل التطبيق . وبمصر مصر ان تنص على تنمية الثروة والدخول القومي فاذا نما الدخل القومي ارتفع مستوى العامل في الزراعة والصناعة واقتصر عمل السلطات على المراقبة ومنع الاستغلال ورعاية الظروف الاجتماعية والصحية التي يعمل أو يعيش فيها العمال

العمري - نحن نري رأيا فرديا ولو ان هذا الموضوع درس دراسة أوسع لكان الحكم فيه اصح . فيجب ان يستمر باراء آخرين ليبحث هذا الموضوع

زكي - ينبغي ان تكون هذه الدراسة اقتصادية معضلا لتدخل فيها اية عوامل أخرى

رفعت - لقد لاقى انجلترا اكبر الصعوبات عند تحديد الحد الأدنى لانها كانت تمزق في الاجور بين العمال القنيين والعمال غير القنيين . وكانت النتيجة ان استغنت المصانع عن القريق الاول فجعله في مركز اسوأ مما ارادت الحكومة ان تحسن احوالهم

المرح : والى هنا انتهى هذا الحديث الخطير عن اخطر مشروع في تاريخ العمل والعمال في مصر ويمكن تلخيصه في ان الحكومة يجب ان تنهج إلى المشروعات التي تهدف إلى تنمية الثروة الالهية وسيكون رفع مستوى الطبقات العامة نتيجة حتمية لهذا التوجه . اذا لم يكن بد من تحديد الاجور فلا بد ان يسبق هذا التبعيد تأليف مجالس للصناعات تراعي ظروف كل صناعة وما يتناسب من الاجور - وهو ما نادى به في «المقطم» - وغاية الامر في هذا المشروع انه يستحيل تطبيقه . وهذا بعيد الاحتمال فسيقضي على طبقة العمال القنيين الذي يستعصر للصانع الى الاستغناء عنهم تماما لارتفاع نسب اجورهم غير القنيين - كما حدث في انجلترا - كما ان الخطر الاكبر من تطبيق هذا القانون سلبه عند التطبيق حين يستغنى اصحاب الاعمال عن عاملهم هربا من القانون ، أو يتفقون معهم على اجور صورية فسياسد بذلك على خلق نوع من التفاهك والعمل والاقتصاد الذي يقبل كثيرا من الاوضاع في حياتنا ويحضر بسببه البلاد لاراملا لا قبل لها بخلافها خصوصا في الوقت الحاضر

عنان - بعد هذا أريد الرأي القائل بضرورة تأليف لجنة عليا من رجال القانون والاقتصاد والمشتغلين

عنان - افضل العامل ان يجل اجرا بسيطا مستمرا بدلا من اجر كبير غير مستمر ولا مضمون

رفعت - ان واجب الحكومة ان توجه نظرها الى الاستقرار الاقتصادي قبل ان تحدد عوامل ثابة لزراعة والصناعة

العمري - آسف اذ اقررت ان بعض اصحاب الصناعات يستغلون ظروف الحال استغلالا بشعا ففكرة انشاء مجالس للصناعات قد تنفذ منع هذا الاستغلال ومراقبة العلاقة بين اصحاب الاعمال والعمال

زكي - هذا مقروى مصر مقروى في قوانين العمل ونظام لجان التوفيق وقد وقعت حوادث كثيرة بين العمال واصحاب الاعمال ونجحت لجان التوفيق في وقفها وقرار العلاقة بين الطرفين اقرارا حسنا ولا شك ان انشاء مجالس للصناعات ساعدت مساعدة فعالة في هذا الشأن

عنان - هناك نقطة من ناحية المبدأ فعد تحديد حد أدنى فانه مادة يكون أقل من متوسط الاجور وعلى من الحد الأدنى الوجود فضلا . اذا لاحظنا ان متوسط اجور عمال الزراعة الان هو ١٠ قروش فما لا يقل أن يتحدد قانون حد أدنى يبلغ ضعف المتوسط الموجود فعلا

زكي - الخلاصة فيما اري ان ان مبدأ التبعيد خاطي . فضلا عن انه مستحيل التطبيق . وبمصر مصر ان تنص على تنمية الثروة والدخول القومي فاذا نما الدخل القومي ارتفع مستوى العامل في الزراعة والصناعة واقتصر عمل السلطات على المراقبة ومنع الاستغلال ورعاية الظروف الاجتماعية والصحية التي يعمل أو يعيش فيها العمال

العمري - نحن نري رأيا فرديا ولو ان هذا الموضوع درس دراسة أوسع لكان الحكم فيه اصح . فيجب ان يستمر باراء آخرين ليبحث هذا الموضوع

زكي - ينبغي ان تكون هذه الدراسة اقتصادية معضلا لتدخل فيها اية عوامل أخرى

رفعت - لقد لاقى انجلترا اكبر الصعوبات عند تحديد الحد الأدنى لانها كانت تمزق في الاجور بين العمال القنيين والعمال غير القنيين . وكانت النتيجة ان استغنت المصانع عن القريق الاول فجعله في مركز اسوأ مما ارادت الحكومة ان تحسن احوالهم

المرح : والى هنا انتهى هذا الحديث الخطير عن اخطر مشروع في تاريخ العمل والعمال في مصر ويمكن تلخيصه في ان الحكومة يجب ان تنهج إلى المشروعات التي تهدف إلى تنمية الثروة الالهية وسيكون رفع مستوى الطبقات العامة نتيجة حتمية لهذا التوجه . اذا لم يكن بد من تحديد الاجور فلا بد ان يسبق هذا التبعيد تأليف مجالس للصناعات تراعي ظروف كل صناعة وما يتناسب من الاجور - وهو ما نادى به في «المقطم» - وغاية الامر في هذا المشروع انه يستحيل تطبيقه . وهذا بعيد الاحتمال فسيقضي على طبقة العمال القنيين الذي يستعصر للصانع الى الاستغناء عنهم تماما لارتفاع نسب اجورهم غير القنيين - كما حدث في انجلترا - كما ان الخطر الاكبر من تطبيق هذا القانون سلبه عند التطبيق حين يستغنى اصحاب الاعمال عن عاملهم هربا من القانون ، أو يتفقون معهم على اجور صورية فسياسد بذلك على خلق نوع من التفاهك والعمل والاقتصاد الذي يقبل كثيرا من الاوضاع في حياتنا ويحضر بسببه البلاد لاراملا لا قبل لها بخلافها خصوصا في الوقت الحاضر

عنان - بعد هذا أريد الرأي القائل بضرورة تأليف لجنة عليا من رجال القانون والاقتصاد والمشتغلين

القطم - ١٩٣٩ - ١٩٤٠ - ١٩٤١

حول زيادة اسعار الصحف
مذكرة لجنة الدفاع عن الباعة

الشيخ عبد الحليم عامر

وكنى الصحف والمجلات ما زادت في خلال الحرب الاخيرة ولم يتم الحرب العالمية الثالثة بعد حتى تضطر الى هذه الزيادة التي تطرأ على الصحف والمجلات الواردة من الخارج هذا كلفت بتخفيض عدد الصفحات لتلافي لارمة البائعة

واختتمت المذكرة بقول اللجنة ان تلبية رجال صاحب المجلة الصحفية لندائنا هذا معناه حرصهم على صحتهم وعلى ايمانهم الباعة الذين لا يدخرون وسعا في سبيل نشر الصحف والمجلات ولنا في عطف أي الشعب صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ما يجعل امنا كبيرا في أن نشد وزارة الشعب من ازمنا في هذا الطلب العادل . ولكم يا صاحب المقام الرفيع آخر الدعاء الى الله أن يزيدكم توفيقا على توفيق ونحن على يقين من انه لن نضيع للظلم حقوق في عهد القاريق

عبد الحليم عامر
رئيس لجنة الدفاع
عن باعة الصحف بالقاهرة
٨ شارع البورصة

المرح - يهنا أن يذكر في هذه المناسبة أن مجلس إدارة المقطم قد قرر ألا يزيد سعره عن قروش صاغ ههما كانت الاسباب متضخمة منه لقرائه وهو نا لباعة الصحف

فصل
في بيان تعريفه

سرت إحدى الزميلات الصباحية ان معالي وزير الداخلية قد اعتمد القرار الخاص بزيادة تعرفة الكوب في سيارات الاجرة بالقاهرة والاسكندرية فاصبحت تسقروش عن الساحة الاولى بدلا من خمسة قروش وثلاثة قروش عن كل كيلو متر بدلا من قروشين

وبمراجعة العدد الاخير من الوقائع المصرية تبين ان هذه الزيادة قد تقررت لاعداد سيارات الاجرة بالقاهرة وضواحيها فقط اثناء من يوم الخميس الماضي

وقد جاءنا من السائق القباي عدد حسن انة بمناسبة هذه الزيادة يرجو باسم سائق التاكسي في العاصمة وضواحيها ان تصح عمولة السائق ٣٥٪ بدلا من ٢٥٪ حونا لهم على مواجهة تكاليف المعيشة

باعة البترول

قضت محكمة القضاء الاداري في مجلس الدولة يوم الاربعاء الماضي برفض الدعوى المقدمة من شركات البترول بالقاهرة الخاصة باختيار باعة البترول تجارا لا يصح لهم تأليف نقابة ولا يسري عليهم قانون عقد العمل القروي واعتبر الحكم هذه الطائفة من العمال الذين ينبغي حصولهم على جميع الحقوق المنصوص عليها في قوانين العمل

البنك البلجيكي والدولي بمصر (ش.م.م)

القاهرة
الرأس مال المكتتب ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري
الرأس مال للدفع ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري
الاحياطي حتى أول يوليو ١٩٣٩ : ١٠٠٠٠٠٠
يقبل ودائع نقدية مقابل تسليم اذونات على الخزنة الخاصة بالبنك
عزائين خصوصية القاهرة ٣٩ - الاسكندرية ٣٩

عجلة الحمل

حديث للمستعرب هندل جيمس

عن بأساء المرحبين من عرب فلسطين

افني الينا المستعرب البريطاني هندل جيمس حديث عن قضية اللاجئين من حرب فلسطين التي درسها من كتب وعمل بنفسه على السعي لخدمتها عن طريق جمع المبيات والاحكاميات وتوزيعها في منطقة غزة فقال ان هناك حقائق يجب ابرازها من هذه القضية لان الضمير العالمي لا يزال قائما بصدده هذه المسألة.

أولا - فالاجانب حين يصدرون من قضية اللاجئين الفلسطينيين ولا سيما اذا كان حديثهم في هيئة الأمم المتحدة، يسون ان اللاجئين بشر وانهم يتألمون كما تألم المشرودون في اوربا وانما سألهم مروعة حقا وليست عجرة مشكلة ماثرة.

ثانيا - ان الاساءة لا تنحصر في الاساءة والغلط لا يعموه خطأ آخر فهناك من يقول: لقد تذبذب يهود اوربا كثيرا وان لم ان جيشوا اليوم في سلام. هذا قول صحيح ولا حرج عليه غير ان من الغلط ان يبا السلام اليهود عن طريق استيلائهم على اراضي العرب ويملكهم.

ثالثا - قرأت في القلم اخيرا فصلا من اللاجئين العرب قال فيه كاتبه ان قضية اللاجئين قد استحكمت حلقاتها بحيث صار من المتعذر من الناحية العملية اعادة هؤلاء الشاردين الى ديارهم وهذا القول لا يحول دون ان نعرب عن الشعور بعدم الرضا تجاه استيلاء شعب اجني على اموال الشعب الفلسطيني، ولا يشع ان يقال ان هذا الشعب الاجني تعرض من قبل لمن استولى على امواله في اوربا.

رابعا - وحتى اذا كان من المتعذر على اللاجئين العرب ان يجدوا الى ديارهم الان بسبب التطورات السريعة التي جرت في فلسطين فلا بد من ان يذل مساع كبيرة لانقاذ حكومة اسرائيل بان تدفع ولو تمويضات معقولة للاجئين ولا يعني هذا الضرورة ان تعمد الدول العربية الى الانقام - كما حدث في بعض الدول - لان الاقام والمعاملة بالتساوي.

خامسا - ان الاساءة لا تنحصر في الاساءة والغلط لا يعموه خطأ آخر فهناك من يقول: لقد تذبذب يهود اوربا كثيرا وان لم ان جيشوا اليوم في سلام. هذا قول صحيح ولا حرج عليه غير ان من الغلط ان يبا السلام اليهود عن طريق استيلائهم على اراضي العرب ويملكهم.

سادسا - ان الاساءة لا تنحصر في الاساءة والغلط لا يعموه خطأ آخر فهناك من يقول: لقد تذبذب يهود اوربا كثيرا وان لم ان جيشوا اليوم في سلام. هذا قول صحيح ولا حرج عليه غير ان من الغلط ان يبا السلام اليهود عن طريق استيلائهم على اراضي العرب ويملكهم.

سادسا - ان الاساءة لا تنحصر في الاساءة والغلط لا يعموه خطأ آخر فهناك من يقول: لقد تذبذب يهود اوربا كثيرا وان لم ان جيشوا اليوم في سلام. هذا قول صحيح ولا حرج عليه غير ان من الغلط ان يبا السلام اليهود عن طريق استيلائهم على اراضي العرب ويملكهم.

سادسا - ان الاساءة لا تنحصر في الاساءة والغلط لا يعموه خطأ آخر فهناك من يقول: لقد تذبذب يهود اوربا كثيرا وان لم ان جيشوا اليوم في سلام. هذا قول صحيح ولا حرج عليه غير ان من الغلط ان يبا السلام اليهود عن طريق استيلائهم على اراضي العرب ويملكهم.

سادسا - ان الاساءة لا تنحصر في الاساءة والغلط لا يعموه خطأ آخر فهناك من يقول: لقد تذبذب يهود اوربا كثيرا وان لم ان جيشوا اليوم في سلام. هذا قول صحيح ولا حرج عليه غير ان من الغلط ان يبا السلام اليهود عن طريق استيلائهم على اراضي العرب ويملكهم.

الرصاص يدوي في الشرق

مخفي، من يظن ان أهل الشرق الأوسط ينتشون اليوم براحة الرصاص المنطلق والقنابل المتفجرة والاعتداءات المستمرة فان هؤلاء من سكان هذا الشرق آسفون اند الاسف ان يرون الرصاص على عمل الكلام ويرون القنابل تلقى بالاصحاب ويرون العبيد يلهون بالسيدات ويطلقون ناعل من غتارون ويرون الابرياء يموتون لان اراها يحكم عليهم بالوت لا لتحقيق ولا انهام ولا قضاء ولا استئناف وكانت اول الرصاصات المنطلقة

لهاولة اغتيال الجنرال عبدالحسين حجازي ما كمل ان العسكري والسيد حسين علام رئيس الوزراء الجديد واخيرا سرت السعدوي الى لبنان طائفت الرصاص على الزعيم الوطني الشريف دولة ساي الصلح بك في احدي المعارك الانتحارية ولكن الله سلم فربسب الا بجروح بسيطة في كتفه، وان كان واحدا من اعوانه قد قضي نحيبه هذا العنف جنون لا رغبته ولا وفاق عليه ولا دفاع عنه. في الجون والعت ان تترك الاسلحة تؤدي ما كان على اللسان ان يوده. ومن الحق ان يظن شاب ان الوطنية تحل عليه ان يتساول مسدسا ويقطع به الرؤوس ان ايران - مع الاسف الشديد - في حالة اضطراب توحى الزيادة والاحتفال. فالرصاصات الواحدة جرت أخرى وبخشي ارت يستمر الشعب في مؤامراته وارهابه فصيح ايران متكونة بداء الاقليات التي تكبت بفسوريا وبدات تسرد عافيتها منه.



ساي الصلح بك

وان الرصاص الذي انطلق على دولة ساي الصلح بك هو دليل البدواة لا الحضارة والتأخر لا التقدم. فاسي الصلح لا يهزم في الحركة الانتحارية بل يصاحبه بل يهزم باصراف الشعب عنه اذا تبين منه انحراف عن المبادي، الكرامة التي طالما دافع عنها وعمل على اشاعتها وحقق بها العدالة الاجتماعية في لبنان. ونحن نستذكر ان يهزم لنا في حديثه البصير بروح انسانية نبيلة فالواقع ان قضية اللاجئين تستغل موضوعا تطرفه الصحافة الانسانية اليوم وغدا وبعد غد حتى ينسب لقضية أنسوي تسوية جادة وحتى يشكك الشاردون من ان يعيشوا حياة لائقة بهم كغيرهم من ايران بل يمتدون على انفسهم وعلى اذرعهم كما كانوا قبلا.

هزوت موريسن



حل المستر هزوت موريسن محل المستر ارنتس في حين في وزارة الخارجية البريطانية وكثرت التعليقات والتكهنات حول مغزي هذا التغيير ومبعاته ويقول المبعوث الانجليزي المعروف المستر وليم ايو ان المهمة التي تواجه وزير الخارجية الجديد ليست مهمة سهلة فقد اصبح فين في خلال السنوات الخمس الماضية علما من اعلام الشؤون

الخارجية او سوف هذا المنصب الخطير في فترة من اخرج القوات في تاريخ العالم واصبح اسمه مرتبطا بكثير من الشؤون الدولية في حين ان موريسن جديد على هذا الميدان لم يسبق له ان افة واستطرد السير فيوار فقال ان اول ما يتبادر الى كثير من الاذهان هو ان هزوت موريسن جديد على الشؤون الخارجية. وليست له خبرة سافة في المسائل الدبلوماسية ولم يسبق له ان عاجل المشكلات الدولية. وهذا صحيح ولكنه كان يطبق كذلك على المستر ارنتس فين في عام ١٩٤٥ واذا فالوزير ان يتفان في هذه الناحية. وكلاما على خروجها على القاعدة التقليدية في بريطانيا وهي ان وزير الخارجية يجب ان تكون له دراية بوليطيه. أي انه يجب ان يكون من امثال سارز بوري وكيرزون وجري الذين لم يوتولوا وزارة الخارجية الا حين ان كانوا وكلاء للوزارة وقتا طويلا.

وقد خدم ايدن عشرة اعوام في وزارة الخارجية قبل ان يمين وزيرها وكان ماكدونالد وهندرسن من كبار الشخصيات في الحركة العالمية والدولية.

أما موريسن وبغين نقد كما في حياتها متصلة على الاكثر بالشؤون الداخلية ولا يتخلو هذا من مغزي فم تصحيح الشؤون الخارجية يعمول عن غيرها من شؤون الدولة. ولم تصحح الدبلوماسية وقفا على الخراء وحدهم. وقد امضى العهد الذي كان فيه وزرا الخارجية يدخلون في مقاربات ويرتبطون بالوامات كغيري دون علم بقية اعضاء الوزارة.

وقد تعقدت العلاقات الدولية اليوم واصبح من السير في شؤن السياسة عن شؤون المال والاقتصاد واصبحت الشؤون الخارجية موضع اهتمام جميع اعضاء الوزارة دون استثناء.

وظل موريسن اكثر من عشرة اعوام وزيرا ومعضوا في لجان الحكومة التي تعالج المشكلات الكبرى وذلك فهو وان فاته بعض التفاصيل فانه على علم تام بجميع المسائل الكبرى.

وقد قيل ان وزير الخارجية هو الذي يمثل وزارة الخارجية في مجلس الوزراء والذي يتخذ القرارات ويمثل الوزارة هو الذي يدرس الرسائل الهامة التي ترد من سفراء بريطانيا في الخارج وهو الذي يقر التعليمات الهامة التي ترسل اليهم.

وعلى ذلك فان موريسن يتولى منصبه الجديد ولديه من الخبرة والمعلومات اكثر مما هو معتقد عامة. وذلك على الرغم من عدم اشتغاله قبلا بالشؤون الخارجية.

وقضى موريسن حياته كلها في الحركة العالمية شأنه في ذلك شأن بغين ولكن بغين كان يتم بالناحية القارية في حين ان موريسن كان يتم بالشؤون السياسية.

شؤونه الترميم

تاج للشور على الصلح الخامسه في صناعة العاصون في مودلا بجوار نهاية اكتوبر القادم ٤ - اصدار قرار يحتم على اصحاب المصان تبليغ الوزارة عن جميع العقود التي ارتبطوا او يرتبطون بها لاسيما كيات من الزبوت الاجنبية والشحوم والاحاض الدهنية ومواعيد شحنها (مع اخطار الوزارة عن كل تعديل يتم في مواعيد الشحن) وتاريخ التخليص عليها

وتطبيقا لهذا النظام اصدرت الوزارة القرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٥١ ورغبة في الاسراع في صرف حصص المصان من زيت بذرة القطن وكذلك الاعانة اللازمة لما يرى الوزارة ضرورة ارفاق المستندات الاتية عند التقدم بطلب الصرف

١ - الشهادة الحركية الدالة على التخليص على الكيات المستوردة من الزبوت الاجنبية والشحوم والاحاض الدهنية مبنيا بمقدار الوزن القائم والعافي للكيات المستوردة من هذا النوع

٢ - الفاتورة الاصلية المستوردة عنقومة غتم الجمارك الذي قام بالتخليص على البضاعة

٣ - تعهد من صاحب المصينة باستخدام زيت بذرة القطن والزبوت المستوردة في صناعة العاصون قبل اول نوفمبر ١٩٥١ وأنه في حالة عدم تصنيها يتعهد برد زيت بذرة القطن ومبلغ الاعانة الذي يكون قد صرفه عن الكيات التي لم يتم تصنيها واختتمت هذه التعليمات بالاتي:

ولما كانت الوزارة لن تنظر في الطلبات التي تكون غير مستوفاة لهذه المستندات فيقتضي ضرورة استيفائها قبل التقدم بها

نقل قانون اعلان السعر

يلاحظ في الايام الاخيرة اعمال التجار لقانون اعلان السعر الذي يقضي بالزام كل تاجر وياح بوضع بطاقة باعلان السعر على بضاعه بطريقة واضحة لا لبس فيها ولا غموض يستوي في ذلك السلعة الداخلة في التسعيرة او غير الداخلة فيها وحتى الكليات والاشياء التي لا تحت الى شؤون الترميم بصفة لا بد طبقا للقانون - من اعلان سعرها ما دامت معروضة للبيع ومثال ذلك الموليات والسكب والادوات المنزلية الخ

في شارع عبد العزيز وشارع ابراهيم باشا وشارع فاو وشارع عماد الدين وفي اللوكسي وفي ميدان مدجلى الكبير (الحيطة المحضر ساها) تجار لا يجأون بقانون اعلان السعر ومنهم فريق حيث اما ان يضع السعر بطريقة ملتوية أو يجهله وسيلة يحاط معها للقانون والامثلة كثيرة فاجبرن بكسب على صندوق البين المطعون ١٠٨ فقط افا سألوه عن معنى هذا الرقم انه سعر افة البين للمطعون!

وفي الحال بطلت على كلمة واقفة مكتوبة بخط صغير ومغطاة بالبرواز ثم من قال ان من لتعارف عليه ان البين يباع بالاقفة

وهذا على كل حال سعر مرتفع جدا ان الرطل الواحد يساوي ٣٩ قرشا من النوع المطعون ونفس هذا التاجر اعترف ان الرطل غير المطعون من ذات الصنف يباع بسعر ٣٠ قرشا. ومعنى ذلك انه يتقاضى اجرا لقطع تسعة قروش عن كل رطل والبن مستبعد من التسعيرة منذ شهر مارس ١٩٥٠ لتسجيع التجار على استيراده فلا أقل من ادخال البين للمطعون في التسعيرة بعد احتساب نسبة تكاليف معينة ومناسبة كاليات في حكم الضروريات وهناك كاليات كثيرة أصبحت في حكم الضروريات وهي فقط التي ترتفع اسعارها دون تدخل الحكومة لحفاظ السيدات ومعلم ملاسهن وأدوات الزينة والادوات المنزلية التي لا يمكنها أصبحت من أم الضروريات

جمعية بناء في السودان

خير ان بريطانيا يزوران منطقة الجزيرة الخرطوم في ٣٠ (١٠٠٠) - ينتظر ان يزور خير ان من اعضاء جمعية البناء البريطانية منطقة زراعة القطن في الجزيرة بدعوة من مجلس قطن الجزيرة للبحث في امكان تأليف جمعية بناء في المنطقة لزويد العمال الذين يشتغلون في مشروع الجزيرة بالوسائل التي تسع لهم بالاقتصاد والتزيف

لا تهرب الى اسرئيل

رئيس وزراء لبنان بني اشاعة التهريب بيروت في ٣٠ (١٠٠٠) - بني اشاعة التهريب حسن العربي بك رئيس الوزارة اللبنانية الاتية التي شررتها الصحف المصرية بان لبنان أصبح مركزا للتهريب الى اسرئيل ووصف هذه الاتية بالهجر معقولة لان لبنان لا يزال في حالة حرب مع اسرئيل وانه يتصاول مع سائر الدول العربية في تشديد الحصار الاقتصادي عليها

نجيب الى اوى بك

وزير العراق الجديد في اثيوبيا بغداد في ٣٠ (١٠٠٠) - المقوم هنا ان الاستاذ نجيب الراوي بك وزير العراق المفوض في مصر والاثيوبيا سيقدم اوراق اعتماده الى الاميراطور هيلاسلاسي في الاسبوع القادم

وسيسلم السيد الراوي الى الاميراطور رسالة شخصية من الوصي على عرش العراق

اتحاد نقابات البترول

وافقت ادارة النقابات على تسجيل اتحاد نقابات مستخذي وعمال المؤسسات البترولية بالملكية المصرية تحت رقم ٩ ومقره السويس وقد انضمت الى هذا الاتحاد حتى الان عشر نقابات من نقابات البترول البالغ عددها ٢٤ غابة في اتحاد المملكة وقد زار القاهرة يوم الخميس الماضي الاستاذ اورسلامه رئيس الاتحاد حيث رأس اجتماعا كبيرا لنقابات مستخذي وعمال البترول بالعاصمة وحاضر في مزاج الاتحاد وطرق للاضام اليه وشرح لهم الحكة في جعل مقر الاتحاد مدينة السويس لانه القلب النابض لشركات البترول وعمال البترول ايضا وهذا وسيعقد مجلس ادارة الاتحاد اجتماعه الاول بدسجنيه يوم الاحد ١٨ ابريل الحالي للنظر في قبول نقابات جديدة.

فلماذا لا تعالج الحكومة أمرها

بعض التي ان مراقبة التفشيش العام وبباحت بوزة الترميم تفرغ منها كفة في السلع للسيرة مثل الرغيف والارز والذيت والسكر وهي كلها في الواقع تباع بالتسيرة منذ أكثر من عشر سنوات في مصر

اننا نريد تنفيذ قانون اعلان السعر

اعادة الاحذية في قانون تعديل الارباح وشيقان اصدرت وزارة التجارة والصناعة قرارا في العام الماضي باخراج الاحذية للصناعة محليا من قانون تعديل الارباح فتضاعفت الاسعار وقد اقبل فصل الصيف ولو قدر للتشرفين على الاسعار ان يجرأوا على غائريات الحال التجارية لارأوا بأنهم الاسعار الباهظة للاحذية الصيفية سواء للرجال او السيدات او للاطفال يد ان الحامات كلها من صنع مصر فلا تكاليف استيراد ولا مصاعب في الحصول على النقد

اللجنة العليا لتقويم تضاف اللجنة الوزارية العليا لتقويم اجناسها في مساء غد (السهب) براسة على الاستاذ احمد حزه بك وزير الترميم للنظر في بعض المسائل التويلية الهامة. وبمسك عن ذكر التفاصيل الان سعيد فريد

